العدد العاشر، السنة السابعة، يوليو 2004.

الفهرس

– افتتاحية العدد : الإصلاح العربى : ملف مفتوح **رئيس التحرير**	**7**
– التضخم كهدف استراتيجى للسياسة العامة **د. محمد عبد العظيم طلب**	**9**
– مدى الارتباط بين فلسفة الإدارة والسلوك القيادى وأثره على الإبداع التنظيمى **د. رشاد محمد الساعد**	**31**
– أثر استخدام برنامج الحاسوب التدريبى في تنمية اتجاهات المعلمين المتدربين نحوه في ضوء بعض المتغيرات **د. عايد حمدان الهرش د. محمد خير العجلونى**	**55**
– العولمة وأثرها على ثقافة الأطفال والشباب **د. أديب زيد عقيل**	**71**
– جدلية العلاقة بين الإصلاح السياسى والأمن القومى العربى **د. محمد القطاطشة د. مصطفى العدوان**	**87**
– الشركات الكونية وتأثيرها على البنية الاجتماعية والاقتصادية : دراسة تحليلية **د. عدنان سليمان الأحمد د. حسين حمدان**	**111**
– مجلس التعاون الجليجى كتجربة للتكامل الأمنى شبه الإقليمى : دراسة تقويمية **د. مازن أحمد صدقى العقيلى**	**129**
– دور الدولة والحكم الجيد عوامل ومبررات إعادة تحديد وظائف الدولة في الجمهورية اليمنية والوجهات المستقبلية **د. يحيى بن يحيى المتوكل**	**167**

افتتاحية العدد: الإصلاح العربى : ملف مفتوح

قبل قرنين والدولة الحديثة توشك أن تولد جلس شيخ أزهرى معمم بين جمع من علماء الحملة الفرنسية فى القاهرة يشاهد والدهشة معقودة على لسانه أبخرة التفاعلات المتصاعدة من مختبراتهم وخرج الشيخ يفرك عينيه صائحاً بكلمات ذائعة سطرها التاريخ. قال الشيخ حسن العطار "إن بلادنا لابد أن يتغير حالها وأن يستجد فيها من العلوم ما ليس فيها".

كانت تلك فى ظنى أول صيحة للإصلاح فى العصر الحديث لكنها بالتأكيد لم تكن الأخيرة، فنداءات الإصلاح لم يخفت لها صوت، ولم ينقطع لها صدى ولم يخبو لها ضوء طوال قرنين من

الزمان هما عمر الدولة الحديثة فى الوطن العربى التى نشأت على يد محمد على فى مطلع القرن التاسع عشر وتردد صداها بقية القرن على يد رواد خالدين أمثال رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك وخير الدين التونسى والكواكبى ومحمد عبده والشيخ عبد الحميد بن باديس.

لقد كان رواد الإصلاح العربى هم فى الوقت نفسه رواد الاستقلال الوطنى، وذلك توافق لا يخفى مغزاه على أحد، فالأمة التى انطلقت من تراث تاريخى للإصلاح وتعلمت من تجاربها لا يمكن أن تقبل بوصفات خارجية، أو أن تسمح بتدخل أجنبى أو أن تفرط فى قرارها المستقل، حتى لو ارتدى هذا التدخل مسوح المصلحين، فالأمة لا تنسى أن الاحتلال والتدخل الأجنبى وحده هو الذى قطع عليها طريق التطور الطبيعى والمستقل على مشاريع الإصلاح التى بدأتها بعض الأقطار العربية منذ القرن التاسع عشر، وهو الذى عطل تطوير التجارب الديمقراطية الوليدة والبرلمانات البازغة ووأد الحياة والأحزاب السياسية قبل أن تشب عن الطوق، وقيد النمو المستقل للاقتصادات العربية وأبى إلا أن يربطها برباط التبعية باقتصاده المهيمن.

أو ليس ذلك كافياً للتشكك فى مبادرات الإصلاح الأجنبى مهما كانت نواياها؟! وهل يمكن القبول بتغيرات ديمقراطية وسياسية تحت حراب الاحتلال؟ وفوق حمامات الدماء وأشلاء الضحايا وتحت أنقاض المدن المدمرة والأرض المجرفة؟ والملايين الخائفة المروعة! ليس الإصلاح دعوة نساق إليها بالعصا والجزرة، وبالتهديد والوعيد، ولكنها حاجة مجتمعية ملحة، وضرورة تطور وارتقاء، وهدف تتعدد وتتواصل على طريق الوصول إليه المراحل، وملف مفتوح على المستقبل، وإلا تجمدت دورة الإصلاح والتجديد وأصابها الجمود والعطب.

لقد فرضت قضايا الإصلاح السياسى والاقتصادى والثقافى نفسها على أجندة العمل القومى فى الوطن العربى، ودفعت بها عوامل عديدة داخلية وخارجية إلى رأس أولويات العمل الوطنى التى لا يمكن أن تنتظر التأجيل، بعد أن نضجت الأسباب التى تجعل منها ليس فقط قضية وجود عربى مهدد بكل صور التحديات والاختراقات والعدوان وإنما أيضاً قضية مستقبل عربى لا مندوحة من الاستعداد له وإعادة صياغة مشاهده من قبل أبنائه لا من قبل آخرين لا تتفق – بالضرورة – أهدافهم من الإصلاح مع الأهداف والمصالح والأولويات العربية.

وإذا كان الإصلاح كما وصفناه ملفاً مفتوحاً على المستقبل لا يمكن أن نغلقه أو نطوى صفحاته، فإننا بحاجة إلى بناء رؤية مستقبلية للإصلاح والتحديث تنطلق من روافد جديدة للفكر الإصلاحى يتبلور منها مشروع عربى واحد للإصلاح السياسى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى يرتكز على ثلاثة محاور؛ سياسية واقتصادية وثقافية.

1- وما يعنى به هذا المشروع سياسياً هو إطلاق طاقات المشاركة الشعبية بتأكيد دور المجتمع المدنى فى تطوير الثقافة السياسية للمجتمع وإشاعة الديمقراطية وتنمية الوعى بحقوق الإنسان وإعادة دمج القوى المهمشة كالمرأة والأقليات العرقية والأثنية والطائفية فى تيار الحياة

السياسية وإعلاء حقوق المواطنة والحريات المدنية وإيجاد شكل من أشكال التمثيل لمنظمات المجتمع المدنى فى جامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات الإقليمية يتيح لها أن تنقل معها صوت الشارع العربى وتطلعاته وأمانيه.

2- وينطلق اقتصادياً من تقييم موضوعى لتجارب الإصلاح والتحديث فى العقدين الماضيين وما آلت إليه هذه التجارب من نجاحات أو إخفاقات، وتقديم رؤية جديدة للإصلاح الاقتصادى فى إطار التكامل العربى والتفكير فى آليات تسمح لمنظمات المجتمع المدنى بدور فى بناء مؤسسات التكامل والإسراع بخطوات الوصول إلى السوق العربية المشتركة وإحياء مؤسسة الوقف والتركيز على قضايا مكافحة الفقر والبطالة وإعادة تأهيل الاقتصادات العربية للمنافسة الدولية.

3- وأخيراً فإن الإصلاح الثقافى والاجتماعى وهو روح المشروع الإصلاحى العربى المقترح يتضمن تحديث التعليم وإعادة بناء مؤسساته بناءً عصرياً يضمن بناء الإنسان العربى بناءً إنسانياً سوياً لا يشط ولا يتطرف ولا يكره ولا يتعصب، كما يتضمن طى الفجوة المعرفية والرقمية الواسعة والتأكيد على أهمية البحث العلمى وتطوير التكنولوجيا وتجديد الخطاب الدينى ونشر وإشاعة القيم الثقافية والإنسانية المشتركة كالتسامح وقبول الآخر والاعتراف بالحقوق الثقافية واللغوية للأقليات غير العربية فى بعض الأقطار العربية وإعادة دمجها فى نسيج مجتمعاتها العربية على أساس الاختيار الطوعى بعيداً عن القهر والقسر والاستبعاد وتجديد الفكر القومى العربى وإعادة صياغته على ضوء تجاربه وإخفاقاته.

لقد دخلنا بالفعل عصر الإصلاح العربى .. وهو عصر مستمر وملفه مفتوح.

رئيس التحرير